وزير المالية لـ«الوطن»: الكلفة الإجمالية ٩٠٠ مليار ليرة وسيتم تمويلها من الخزينة

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بصرف منحة بمبلغ ٣٠٠ ألف ليرة للعاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين

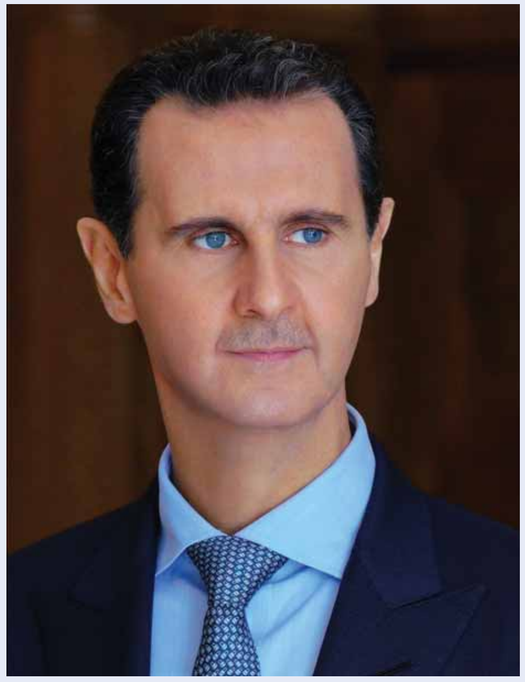

عبد الهادي شباط

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم (١٧) لعام ٢٠٢٤ القاضي بصرف منحة مالية لمرة واحدة بمبلغ مقطوع قدره ٣٠٠ ألف ليرة سورية للعاملين في الدولة من المدنيين والعسكريين وأصحاب المعاشات التقاعدية.

وفيما يلي نص المرسوم (١٧):

المادة ١- أ- تصرف منحة لمرة واحدة بمبلغ مقطوع قدره (٣٠٠٠٠٠) ليرة سورية فقط ثلاثمئة ألف ليرة سورية لكل من العاملين داخل أراضي الجمهورية العربية السورية (المدنيين والعسكريين) في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام وسائر الوحدات الإدارية والعمل الشعبي والشركات والمنشآت المصادرة والمدارس الخاصة المستولى عليها استيلاءً نهائياً وما في حكمها وسائر جهات القطاع العام، وكذلك جهات القطاع المشترك التي لا تقل نسبة مساهمة الدولة فيها عن ٧٥ بالمئة من رأسمالها والمجندين في الجيش والقوات المسلحة.

ب- يدخل في شمول الفقرة (أ) من هذه المادة المشاهرون والمياومون والدائمون والمؤقتون، سواء أكانوا وكلاء أم عرضيين أو موسميين أو متعاقدين أو بعقود استخدام أو معينين بجداول تنقيط أو بالفاتورة أو على نظام البونات وكذلك العاملون من خارج الملاك وفق نظام الاستكتاب أو المراسلون على أساس الرسالة الواحدة والعاملون على العقود البرامجية أو بموجب صكوك إدارية، والمكلفون بأجور ساعات التدريس من خارج الملاك والعاملون على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول.

المادة ٢- أ- تصرف منحة مالية لمرة واحدة بمبلغ مقطوع قدره (٣٠٠٠٠٠) ليرة سورية فقط ثلاثمئة ألف ليرة سورية لأصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين المشمولين بقوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة.

ب- يستفيد من المنحة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة: المستحقون عن أصحاب المعاشات التقاعدية وتوزع عليهم وفق الأنصبة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعين لها، وأصحاب معاشات عجز الإصابة الجزئي من المدنيين غير الملتحقين بعمل ولا يتقاضون معاشاً من أي جهة تأمينية أخرى.

المادة ٣- تعفى المنحة المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي من ضريبة دخل الرواتب والأجور وأي اقتطاعات أخرى.

المادة ٤- تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق هذا المرسوم التشريعي وفقاً لما يلي:

أ- بالنسبة لمنحة العاملين المدنيين والعسكريين في الدولة من:

وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤ بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من هذه الموازنة، ووفورات سائر حسابات الموازنات التقديرية لعام ٢٠٢٤ بالنسبة لكل من جهات القطاع العام الاقتصادي وشركات الإنشاءات العامة الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من موازنة أي من الجهات المذكورة، ووفورات مختلف أبواب وبنود الموازنات السنوية لعام ٢٠٢٤ بالنسبة لكل من الجهات العامة الأخرى في الدولة.

ب- بالنسبة لمنحة أصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم ومعاشات عجز الإصابة الجزئي تصرف هذه النفقة من وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤.

المادة ٥- يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية الخاصة لهذا المرسوم التشريعي.

وحول المرسوم كشف وزير المالية كنان ياغي لـ«الوطن» أن الكتلة الإجمالية للمنحة حوالي ٩٠٠ مليار ليرة، منوهاً بأن تمويلها سيتم من الخزينة العامة للدولة.

وأكد أن الاعتمادات المالية لهذه المنحة جاهزة لدى الوزارة لتحويلها مباشرة من الخزينة العامة لجهات القطاع العام الإداري أما جهات القطاع الاقتصادي فيمكنها صرف المنحة من اعتماداتها.

وأوضح أن هذه المنحة ستكون معفاة من ضريبة دخل الرواتب والأجور وأي اقتطاعات أخرى مما يسهم في التخفيف من الأعباء المالية على المستفيدين ويعزز من قدرتهم الشرائية مؤكدة أن المنحة سيتم صرفها اعتباراً من يوم الغد.

ولفت إلى حالة الاستنفار الكامل لدى طواقم العمل بالوزارة والمصارف العامة لتحويل قيمة المنحة إلى حسابات العاملين ليتم صرفها سواء عبر الصرافات الآلية أو أمناء الصناديق لدى محاسبي الإدارات أو جداول المعاشات بأسرع وقت ممكن.

منحة مالية لجرحى العمليات الحربية المنضمين إلى مشروع «جريح الوطن»

الوطن

أعلن مشروع جريح الوطن صرف منحة مالية لمرة واحدة تشمل كل جرحى العمليات الحربية من الجيش وقوى الأمن الداخلي والقوات الرديفة المنضمين إلى المشروع.

وأوضح مشروع «جريح الوطن» في صفحته على موقع «فيسبوك» أن المنحة ستكون ٥٠٠ ألف ليرة لجرحى العجز التام و٤٥٠ ألف ليرة لجرحى العجز تحت التام و٤٠٠ ألف ليرة لجرحى العجز الجزئي.

وبين المشروع أن جرحى الجيش وقوى الأمن الداخلي المنضمين إلى المشروع وهم على رأس عملهم سيحصلون على الفروقات المالية بين المنحة التي صدرت اليوم بموجب المرسوم رقم ١٧ لعام ٢٠٢٤ مع قيمة منحة مشروع «جريح الوطن» المحددة أعلاه.

وستحوّل المنحة إلى حسابات مستحقيها قبيل عطلة العيد.

.. ومرسومين بإسناد وظيفة معاونين لوزير المالية

أصدرَ الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم (١٢٢) لعام ٢٠٢٤ أمس، ويقضي المرسوم بإسناد وظيفة معاون وزير المالية لشؤون الموازنة للدكتور رياض عبد الرؤوف.

كما أصدرَ الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم (١٢٣) لعام ٢٠٢٤ أمس، ويقضي المرسوم بإسناد وظيفة معاون وزير المالية لشؤون السياسات المالية منذر ونوس.

بروتوكول تعاون قريباً بين هيئتي الاستثمار السورية والعراقية

معاون وزير الاقتصاد لـ الوطن: أهمية التعاون الاستثماري على أسس تكاملية تحقق مصلحة الطرفين

جلنار العلي

بحث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل مع رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق الدكتور حيدر مكية آليات تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين من بوابة تعزيز التعاون الاستثماري.

وشدد الوزير الخليل خلال اللقاء الذي عقد أمس في مبنى الوزارة على أن استثمار الفرص المتاحة في العديد من المجالات يتطلب تبادل زيارات المهتمين والجهات ذات الصلة بشكل متواتر، بغرض الاطلاع على أفق ومجالات التعاون عن قرب للوصول إلى توافق حول الآليات الأمثل للاستثمار.

وأشار إلى ضرورة الاطلاع على الخريطة الاستثمارية لدى كل من البلدين، مؤكداً أهمية بروتوكول التعاون بين هيئة الاستثمار السورية والهيئة الوطنية للاستثمار في العراق، والمزمع التوقيع عليه أثناء تواجد الوفد العراقي بدمشق.

كما وجه الوزير الخليل الدعوة إلى الجانب العراقي لحضور الدورة الأولى لمعرض الصادرات السورية «إكسبو سيريا»، الذي سيتيح الفرصة للمستثمرين ورجال الأعمال للاطلاع على طبيعة ونوعية المنتجات السورية التصديرية، وبالتالي فرص تحقيق التكامل في العلاقات التجارية والاستثمارية على حد سواء.

معاونة وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية رانيا أحمد، بيّنت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الاجتماع تناول أهمية وجود تعاون استثماري على أسس تكاملية على اعتبار أن التعاون المشترك يحقق مصلحة الطرفين سواء المستثمر العراقي أم السوري، كما تم التحدث عن بروتوكول التعاون الذي سيجري توقيعه قريباً بين هيئتي الاستثمار السورية والعراقية.

وأشارت إلى أن الجانب العراقي سيعلن خلال الفترة القادمة عن بعض الفرص الاستثمارية في العراق من خلال فعالية سيتم تنظيمها في شهر تشرين الثاني المقبل، وقد وجه الدعوة للجانب السوري للحضور، كما أكد وزير الاقتصاد على الفرص الاستثمارية المتاحة بسورية، وتم التحدث عن الخريطة الاستثمارية السورية وعن مزايا قانون الاستثمار رقم ١٨ والمزايا التي تضمنها، وعن القطاعات التي يتم التركيز عليها لمنحها حوافز ضريبية وجمركية.

وأشارت أحمد إلى أن وزير الاقتصاد تحدث عن المعرض التصديري الأول «إكسبو سورية» في دورته الأولى الذي سيقام في شهر أيلول المقبل، ليكون هناك تواجد لرجال الأعمال والمستثمرين العراقيين، وهذا الأمر يدعم المنتجات السورية التي تتمتع بمزايا تصديرية وبجودة مطلوبة في الأسواق الخارجية، مؤكدة أن الهدف من هذه اللقاءات التي تجمع الدولتين التعرف على القوانين التي تحكم عمليات الاستثمار والتبادل التجاري، ما يساعد المستثمرين الاتفاق على آليات الاستثمار الأنسب.

من جانبه أشار الدكتور مكية إلى أنه بالنظر إلى طبيعة ومستوى الإمكانات المتاحة لدى المستثمرين في كل من سورية والعراق، وفي ضوء أهمية التعاون على أساس تكاملي، فإن إقامة المشاريع على أساس مشترك قد تكون هي الآلية الأنسب، لافتاً إلى أنه سيتم خلال شهر كانون الثاني المقبل إقامة فعالية في بغداد تتضمن عرضاً للفرص الاستثمارية المتاحة في العراق، وقد وجهت الدعوة للجانب السوري لحضور هذه الفعالية.

حضر الاجتماع عن الجانب السوري مديرة هيئة الاستثمار السورية ندى لايقة.

«التموين»: تكثيف الرقابة على الأسواق مع قرب عيد الأضحى

مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: أكثر من ٦٠١ مليار ليرة تغريمات ومحجوزات وتسويات مخالفات تموينية في ٥ أشهر

محمد راكان مصطفى

طلبت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من مديرياتها في المحافظات تشديد الرقابة وتكثيف دورياتها على الأسواق مع قرب حلول عيد الأضحى المبارك، ونتيجة زيادة الطلب على المواد الغذائية وغير الغذائية ولضمان استقرار السوق والأسعار وتأمين السلع بكل أنواعها للمواطنين.

وقال مدير حماية المستهلك في الوزارة حسام نصر الله لـ«الوطن»: إنه تم التشديد على الدوريات بضرورة التحقق عن مدى التزام الباعة بالإعلان عن الأسعار في مكان واضح وبشكل دقيق ومقروء من قبل المواطنين وتقيد أصحاب الفعاليات بالأسعار المعلنة والمحددة أصولاً بنشرات الأسعار الصادرة عن الوزارة أو الجهات ذات العلاقة، ومتابعة تداول الفواتير النظامية بين حلقات الوساطة التجارية واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على استقرار السوق.

وكشف نصر الله أن إجمالي عدد الضبوط العدلية المنظمة على القانون ٨ لعام ٢٠٢١ بلغ حتى نهاية شهر أيار الفائت ٢١٢٣٧ مخالفة تموينية، وأن قيمة التغريمات بلغت نحو ١١٣,٧ مليار ليرة، بينما بلغت قيمة التسوية ٤٨٧,٦ مليار ليرة وبلغ مجموع قيم التغريمات والمحجوزات والتسويات ٦٠١ مليار ليرة، علماً أن التسويات يتم تحصيلها من قبل مديريات التموين في المحافظات مباشرة، أما التغريمات والمحجوزات فيتم تحصيلها عن طريق القضاء المختص وتحال للخزينة العامة أصولاً.

ولفت إلى أن المخالفات توزعت بين ١٤١٠ مخالفات لمواد مدعومة من قبل الدولة بينما بلغ عدد الإغلاقات للفعاليات التجارية ١٨٩٧ وتمت إحالة ٢٤٥ مخالفاً موجوداً للقضاء، في حين تنوعت باقي الضبوط على باقي المخالفات المرتكبة.

وبين مدير حماية المستهلك أن مخالفة عدم الإعلان عن الأسعار بلغت ١١٦٧٦ مخالفة، ومخالفة عدم تداول فواتير ٢٥٨٧ في حين بلغت ضبوط مخالفة اللحوم ٣٥١ للحوم الحمراء و٦٥٤ للحوم البيضاء، والباقي تنوع بين مخالفات مجهولة المصدر والامتناع عن البيع والبيع بسعر زائد ومخالفة بدل خدمات.

وأشار إلى أن عدد ضبوط العينات المسحوبة من الأسواق بلغ ٢٤٦٠ عينة تبين أن منها ٣٤٣ عينة مخالفة و٦٨٧ ما زالت قيد التحليل.

ولفت إلى أنه تم الطلب من المديريات بضرورة التنسيق مع الجهات المعنية في المحافظة لضرورة تقيد الباعة بالشروط الصحية لعرض المواد الغذائية المباعة حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين والتنسيق مع فروع المؤسسة السورية للمخابز لوضع آلية لتبريد الخبز التمويني، بما يضمن إيصال الرغيف للمواطنين بالجودة العالية والوزن المطابق.

ونوه إلى ضرورة إبراز البطاقة الرقابية والمهمة الرسمية لصاحب الفعالية فور الدخول إليها والتقيد بالمهمة الممنوحة للدورية في المكان والزمان المحددين لها، وعدم تجاوزها لأي سبب كان وأن يتم دخول دوريات حماية المستهلك بشكل لائق إلى الفعاليات التجارية والتعامل مع أصحابها بلباقة والتصرف في حدود القانون والقرارات الصادرة، وعدم التغاضي عن أي مخالفة أو المراعاة او المحاباة لأي مخالف مهما كانت صفته أو درجة قرابته بأي مراقب أو أي موظف وألا تكون العلاقات الشخصية سبباً للرحمة أو الظلم على حد سواء، وإجراء تقييم دوري للمراقبين واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وإبعاد أي مراقب غير قادر على الانضباط.

وأوضح أن الوزارة أكدت في تعميمها ضرورة تدعيم المناوبة على هاتف الشكاوى وعلى مدار الساعة، وتخصيص مناوبين خلال العطلة الرسمية للعيد والتدقيق بكل الشكاوى الواردة ومعالجتها بشكل فوري من قبل جهاز حماية المستهلك، والاستمرار بتفعيل عمل اللجان المشتركة في الوحدات الإدارية والقيام بالجولات الميدانية مع أعضاء اللجان في المحافظات ومجالس المدن والبلدات والبلديات.